



بيان صحفي: لاهاي، نيسان/أبريل 2025

تعقيب رئاسة جمعية الدول الأطراف على إعلان هنغاريا انسحابها من نظام روما الأساسي

تعرب رئاسة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي عن قلقها إزاء الإعلان عن اتخاذ حكومة هنغاريا خطوات لانسحاب هنغاريا من نظام روما الأساسي، المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة").

وتأسف الرئاسة لهذا التحوّل في الأحداث. فعندما تنسحب إحدى الدول الأطراف من نظام روما الأساسي، فإن ذلك يشوش على سعيها المشترك في الحث عن العدالة ويضعف عزمنا على مكافحة الإفلات من العقاب. فالمحكمة الجنائية الدولية هي محور الالتزام العالمي بالمساءلة، ومن أجل الحفاظ على قوتها، من الضروري أن يدعمها المجتمع الدولي دون تحفظ. فالعدالة تتطلب وحدتنا.

وتحت الرئاسة هنغاريا على الاستمرار في أن تكون طرفاً حازماً في نظام روما الأساسي. ويحق لكل دولة طرف أن تعرب عن شواغلها أمام الجمعية، وتشجع الرئاسة هنغاريا بقوة على إجراء مناقشة هادفة بشأن هذه المسألة.

وتذكّر الرئاسة بأن الدولة الطرف لا تُعفى، بسبب انسحابها، من الالتزامات الناشئة عن نظام روما الأساسي عندما كانت طرفاً في النظام الأساسي.

وتذكّر الرئاسة بأن هنغاريا شاركت بنشاط في جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي منذ أن أصبحت دولة طرفاً في عام 2001، وأكدت مجدداً في كانون الأول/ديسمبر 2024، في القرار-ICC ASP/23/Res.1، مع الدول الأطراف الأخرى، دعمها الثابت للمحكمة كمؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة.

جمعية الدول الأطراف هي هيئة الإشراف الإداري والهيئة التشريعية للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تتألف من ممثلي الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي وانضمت إليه. وتتألف رئاسة الجمعية حالياً من رئيسة الجمعية سعادة السيدة بايفي كاوكورانتا (فنلندا)، ونائبي الرئيس سعادة السيدة مارغريتا كاسانغانا (بولندا) وسعادة السيد مايكل كانو (سيراليون).

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بجمعية الدول الأطراف عبر البريد الإلكتروني على العنوان

التالي: asp@icc-cpi.int